

Distr.
GENERAL

S/1998/1069
16 November 1998

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى
الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أود أن أبعث بالرسالة المعنونة لسيادتكم من سعادة الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، وزير العلاقات الخارجية.

وسأكون ممتناً لو أمكن استعراض انتباه أعضاء المجلس إلى هذه الرسالة ومرفقاتها، وتعميم رسالتي هذه ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الفاتح عروة

المندوب الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من وزير العلاقات الخارجية للسودان

أشير إلى المذكرات المقدمة من حكومة السودان بتاريخ ١٩٩٨/٨/٢١م الوثيقة (S/1998/786) و ١٩٩٨/٨/٢٢م الوثيقة (S/1998/802) إلى مجلسكم الموقر والدعم الذي وجدته تلك المذكرات من المجموعة العربية (S/1998/791)، والمجموعة الإفريقية (S/1998/802) والمجموعة الإسلامية (S/1998/790)، وحركة عدم الانحياز (S/1998/804) مطالبة المجلس بإرسال بعثة تقصي حقائق للتحقيق في الادعاءات الأمريكية التي استندت إليها الإدارة الأمريكية في التذرع بانتهاك نصوص القانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة بضرب مصنع الشفاء للدواء بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨. كما أشير إلى مشروع القرار المقدم إلى المجلس من المجموعة العربية في ذات الصدد.

وأود أن استرعي انتباه المجلس الموقر مشيراً إلى المحاضر التي ألقاها السيد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية توماس بيكرنق بمعهد دراسات الشرق الأوسط بواشنطن يوم الاثنين ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ حيث أشار وهنا أقتبس: "إن طلب السودان من مجلس الأمن الدولي إرسال بعثة لتقصي الحقائق حول ضرب مصنع يرجع لدوافع سياسية ويشتمل على قدر من الاستخفاف بالآخرين حيث أن الأمطار قد غسلت التربة وأزالت الأدلة على وجود المواد الكيميائية" نهاية الاقتباس.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أشارت ممثلة الولايات المتحدة في يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في اللجنة السادسة للجمعية العامة أثناء بحث اللجنة لبند التدابير الرامية لمكافحة الإرهاب إلى أن المصنع الذي تعرض للاعتداء لم يتم حمايته أو عزله بعد الاعتداء بحيث أن إجراء التحقيق لم يعد ممكناً من الناحية العلمية.

وأود أن ألفت نظر المجلس الموقر في هذا الصدد إلى أن أمريكا، التي اعترضت منذ البداية على طلب السودان لم تشر وقتها في تلك الاعتراضات وفي المداولات غير الرسمية للمجلس مطلقاً، لا من قريب أو بعيد، إلى هطول الأمطار وإزالتها للأدلة على تورط المصنع في صناعة الأسلحة الكيميائية، بل طلب مندوبها إتاحة الفرصة لحل ثنائي بين البلدين.

وفي ضوء تصريحات وكيل الخارجية الأمريكية المشار إليها، واستناداً إلى أننا في حكومة السودان لم نلاحظ حتى الآن أي جدية من الجانب الأمريكي لبحث حل ثنائي لهذه المشكلة، مما يؤكد أن الاستراتيجية الأمريكية لمعالجة الأمر ترمي إلى إطالة الأمد دون اتخاذ أي إجراء وبالتالي سقوط حقنا في إنصاف المجموعة الدولية لنا عبر مجلسكم الموقر بسقوط التهمة بالتقادم وتحول الاهتمام الدولي عنها، أو باختلاق الإدارة الأمريكية لذرائع جديدة تضعف بها الاتهام مثل ذريعة سقوط الأمطار المشار إليها أعلاه.

كل ذلك خلافا لموقف حكومتنا الأصل، الذي سعى منذ البداية عبر القنوات السياسية والقانونية في إطار الشرعية الدولية لتجاوز هذه المشكلة، حيث تقدمنا بشكوى للمجلس بعد يوم واحد من وقوع العدوان وطالبنا بإرسال بعثة تحقيق عبر مذكرتنا المؤرخة ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٨م.

إن ذريعة هطول الأمطار هي ذريعة مدعاة للسخرية وتعد ضربا من ضروب الاستخفاف بعقول الآخرين وأن أرضية المصنع مرصوفة بالأسمنت وأن المصنع لا توجد به تربة أصلا لتؤخذ منها عينة مزعومة أو لتغسلها الأمطار. وأن هذه الذريعة هي دليل جديد تقدمه الولايات المتحدة على ضعف مزاعمها حول تأكيد نتائج فحص التربة من أن المصنع ينتج موادا تستخدم في صناعة الأسلحة الكيميائية. وفي هذا المقام يحق لنا أن نتساءل: ألم تكن تلك العينة المزعومة والتي تم فحصها عرضة للتأثيرات الجوية والمناخية؟

في ضوء ما تقدم، فإن حكومة السودان، ترفض جملة وتفصيلا التبريرات الأمريكية، وتطلب من المجلس الموقر أن يضطلع بواجباته في حفظ السلم والأمن الدوليين كما هو منصوص عليه في الميثاق، وذلك باستعجال إرسال لجنة تحقيق للسودان، وفق ما هو منصوص عليه في مشروع القرار المقدم من المجموعة العربية إلى المجلس.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل

وزير العلاقات الخارجية

جمهورية السودان
